التعليم عن بعد

محتوى المقرر

التنمية الاجتماعية و الاقتصادية

د. زين العابدين مخلوف

IbtiHAlinO

للحصول على الملزمة من الإنترنت : Ibtihalino.blogspot.com

المحاضرة التمهيدية

مسوغات المقرر:

تساهم التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في بلورة مفاهيم البيئة التي يعمل من خلالها الباحث الاجتماعي .

اهداف المقرر :

١- أن يتعرف الطالب علي التنمية من حيث مفهومها و مجالاتها
٢- أن يدرك الطالب أهمية التكامل بين الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية للتنمية .
٣- أن يعرف الطالب أهمية قضايا التنمية علي مستوى المجتمع و المجتمع المحلى .
٤- أن يتعرف الطالب على دور المدرسة و المؤسسات التربوية الأخرى في دعم و تنفيذ برامج التنمية .

محتوى المقرر :

- مفهوم التنمية و أبعادها و أهميتها.
- ركائز التنمية الاجتماعية و عناصرها
- العلاقة بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.
- المداخل النظرية للتنمية الاجتماعية.
- النظم الاجتماعية و الاقتصادية و تجارب التنمية .
-المشاركة و التنمية و مؤشراتها و دوافعها و خصائص المشاركين .
-التنمية و مظاهر التغير الاجتماعي .

المراجع و المصادر التعليمية :

المرجع الرئيس :

- هناء حافظ بدوى: التنمية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠م.

المراجع و المصادر المساعدة:

- عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية مكتبة و هبة ، القاهرة .
- التنمية و التخطيط و التعليم الوظيفي ، مركز التعليم الوظيفي ، سرس الليان .

الساعات المكتبية : الأحد من الساعة ١٢ الى ٢

E.mail : zein_ hassan2010@yahoo.com

تعريف التنمية الاجتماعية و المفاهيم ذات الصلة

مفهوم النمو و التنمية :

يشير رواد الاقتصاد و الاجتماع المعاصرون الي الاختلاف القائم بين اصطلاحي النمو و التنميةّ .... فاصطلاح النمو يشير الي عملية الزيادة الثابتة او المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة .

أما التنمية فعبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية و دائمة خلال فترة من الزمن و النمو يحدث في الغالب الاعم عن طريق التطور البطيء و التحول التدريجي اما التنمية فتحتاج الي دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود و التخلف الي حالة التقدم و النمو .

يختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كل وفق تخصصه . فيعرفها البعض بأنها عملية توافق اجتماعي ، و يعرفها اخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلي أقصي حد مستطاع أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوي معين من المعيشة أو عملية تغير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات إلي غير ذلك من التعريفات.

اتجاهات تعريف التنمية الاجتماعية :

و التحليل الدقيق لمختلف تعريفات التنمية توقفنا علي اتجاهات ثلاثة في التنمية الاجتماعية :

الإتجاه الأول : يري اصحابه أن اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعني الضيق لمفهوم الرعاية.

الإتجاه الثاني : يطلق أصحاب هذا الاتجاه اصطلاح التنمية الإجتماعية علي الخدمات الإجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم و الصحة و الإسكان و التدريب المهني و تنمية المجتمعات المحلية.

الإتجاه الثالث : يري اصحابه أن التنمية الإجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الإجتماعي و وظائفه بغرض إشباع الحاجات الإجتماعية للأفراد.

وعلي هذا نجد أن التنمية الإجتماعية تتعامل مع كافة احتياجات الإنسان فيما عدا الاحتياجات الاقتصادية بحيث تختص بها التنمية الاقتصادية .

مفهوم التنمية و الفرق بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية :

يمكن تحديد **مفهوم التنمية** بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات و العمليات المتتالية و المستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون و إتجاه وسرعة التغير الثقافي أو الحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته.

ان التنمية الإقتصادية في كونها تستلزم إجراء تغيير جوهري بنياني و هيكلي في البنيان الإقتصادي القائم فإنها تهدف إلي تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد و ليس في الدخل القومي فقط.

أما عن التنمية الإجتماعية فهي و إن كانت مرتبطة بالعنصر الإنساني و بالخدمات المتنوعة المقدمة إليه (تعليم - صحة - إسكان - خدمات ضمانية و تأهيلية و أسرية...) فمن الأهمية بمكان التركيز علي كل ما يعوق من إجراء و إدخال هذه الخدمات حتى تحقق هذه الخدمات الهدف من إنشائها مع الإهتمام بمشاركة الأفراد أصحاب المصلحة الحقيقية من هذه الخدمات في التفكير و الإعداد لها وتنفيذها و متابعتها و تقويمها أي أن التنمية الإجتماعية ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد بل يجب أن تشتمل علي عنصرين أساسيين :

الأول : تغير الأوضاع الإجتماعية القديمة كي تساير ظروف العصر.

الثاني : إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة و قيم مستحدثة و يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب و الحاجات ، و بالطبع يتم ذلك في ضوء الحفاظ علي ثوابت المجتمع الثقافية

ركائز التنمية الإجتماعية و عناصرها

تتلخص ركائز التنمية الإجتماعية في الاتي :-

١- **إشراك** أعضاء البيئة المحلية في التفكير و العمل علي وضع و تنفيذ البرامج التي تهدف الي النهوض بهم وذلك عن طريق اثارة الوعي بمستوي أفضل من الحياة و المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم اشتراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجها .

٢- **تكامل** مشروع الخدمات و التنسيق بين اعمالها بحيث لا تصبح متكررة او في حالة تضاد و ينبغي أن يكون هناك تكامل ما بين الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و تكامل ما بين الريف و الحضر و البدو .

٣- **الإسراع** بالوصول إلي النتائج المادية الملموسة ذات النفع العام للمجتمع . فيجب اختيار مشروعات ذات العائد السريع قليلة التكاليف و التي تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة كالخدمات الطبية و التعليمية و الاسكانية ... الأمر الذي يؤدى الى الاسراع بكسب ثقة الاهالي .

٤- الاعتماد علي **الموارد المحلية** للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية وذلك يقلل من تكلفة المشاريع و يعطيها مجالا وظيفيا أوسع

عناصر التنمية الاجتماعية :

أولا: التغيير البنائي أو البنياني :

يقصد بالتغيير البنائي ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار و تنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار و التنظيمات القائمة في المجتمع أي أنه التغيير الذي يحدث في بناء المجتمع أي في حجمه وفي تركيب أجزائه و شكل تنظيمه الاجتماعي . و التغيير البنائي هو الذي يربط التنمية الاقتصادية بالاجتماعية ، فمن الصعب أن تحدث التنمية في مجتمع متخلف اجتماعيا دون أن يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع .

ثانيا: الدفعة القوية :

لابد لخروج المجتمعات النامية من المستويات المتخلفة فيها من حدوث دفعة قوية أو مجموعة من الدفعات القوية يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود.

وهذه الدفعة أو الدفعات القوية لازمة لاحداث تغيرات كيفية فى المجتمع و لاحداث التقدم في اسرع وقت ممكن.

و يمكن ان تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي باحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات و الدخول بين المواطنين و بتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الافراد و بجعل التعليم الزاميا و مجانيا بقدر الامكان و بتأمين العلاج و التوسع في مشروعات الاسكان وغير ذلك من المشروعات التي تتعلق بالخدمات .

ان الدفعة القوية التي تحدث في المجال الاقتصادي و التي لا تصاحبها دفعة مماثلة في المجال الاجتماعي تترتب عليها **هوة ثقافية** و مشكلات اجتماعية.

ثالثا : الاستراتيجية الملائمة :

و يقصد بها الاطار او الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف الى حالة النمو الذاتي . و تختلف الاستراتجية عن **التكتيك** الذى يعنى الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف .

و تتوقف الاستراتيجية المختارة على عديد من الاعتبارات اهمها :

طبيعة الظروف عند بدء التنمية من حيث درجة التخلف ، نوع الاستعمار الذى كان يحتل البلد ، الفترة الزمنية التي مرت منذ حصول الدولة على استقلالها ، نوع الحكم السائد في البلد بعد تحرره ، درجة الاستقرار السياسي و نوعية الادارة و شكل الجهاز الحكومي ، طبيعة النظام الاقتصادي ونوعية التركيب الطبقي ، حجم المناطق الريفية الى المناطق الحضرية ، تركيب المجتمع من حيث السكان و مستويات التعليم و الصحة و القيم السائدة في المجتمع .

العلاقة بين التنمية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية :

التنمية عملية شاملة متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد ولا بد من ادراكها باعتبارها ذات شقين اقتصادي و اجتماعي في اطار منهج تكاملي يأخذ في الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية و الاجتماعية ، فالتنمية الاقتصادية تؤدى الى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة اخرى اجتماعية ، حيث انها تستهدف في المدى البعيد رفاهية الانسان و رفع مستوى معيشته و التنمية الاقتصادية تحقق أهدافها من خلال انسان معد و مدرب و متعلم تعليما رشيدا وهذا ما تقوم به التنمية الاجتماعية.

وعلى ذلك فان الارتباط والتكامل بين شقي التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لن يأتي الا اذا توافرت العوامل التالية :

- الاستقلال السياسي مرحلة أساسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي .
- تحتاج البلاد النامية الى رؤية جديدة لمشاكلها الاقتصادية .
- احداث التغيير البنائي المطلوب فيهيكل و تركيب البنيان الاجتماعي القائم .
- تعبئة الموارد الذاتية و المادية في نطاق بناء اجتماعي متحرر من التبعية الاقتصادية او الثقافية او غير ذلك من الوان التبعية .
- مشاركة المواطنين اصحاب المصلحة الحقيقية فيوضع خطط التنمية و متابعة تنفيذها .
- لا بد من حدوث دفعة قوية او سلسلة من الدفعات القوية حتى يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود بالنسبة لكل جانب من جوانب الحياة .
- توفير استراتيجية ملائمة بمعنى المدخل أو الاسلوب الذي يتم اختياره لتتحقق من خلاله الاهداف المحددة.

أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

أهداف التنمية :

للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية أهداف عديدة منها :

أولا - زيادة الدخل القومي : ذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع الدول النامية الي القيام بالتنمية هو فقرها و انخفاض مستوى معيشتها و زيادة عدد سكانها ، ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر و انخفاض مستوى المعيشة الا بزيادة الدخل القومي

ثانيا - رفع مستوى المعيشة : ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل و ملبس و مسكن و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة مالم يرتفع معيشة السكان في هذه المناطق . فالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب و انما هي كذلك وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معان .

ثالثا - تقليل التفاوت في الدخول و الثروات : اذ اننا نجد في معظم الدول النامية فوارق كبيرة في توزيع الدخول و الثروات حيث تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته كما تحصل على نصيب عالي من دخله القومي بينما لا يمتلك غالبية أفراد المجتمع الا نسبة بسيطة من ثروته كما لا تحصل الا على نصيب متواضع من دخله القومي لذلك ينبغي العمل على تقليل تلك الفوارق في الدخول و الثروات .

حقائق عن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية :

اولا : إن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الحقيقية **هي نشاط متصل** متدفق يهدف الى انتاج تراكمات متزايدة من الانجازات المادية و السلوكية .

ثانيا : إن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية **هي صورة من صور التغير المخطط** الذى يرمى الى تحويل اوضاع اقتصادية و اجتماعية سائدة الى أوضاع اخرى اكثر تناسبا مع متطلبات توفير مستويات الانتاج و الاستهلاك المستهدفة و بذلك فان عمليات التغيير المخطط تشمل في العادة **مجالات رئيسية اهمها :**

١- هيكل الاقتصاد القومي من حيث توزيع مكوناته بين قطاعات النشاط الإنتاجي الأساسية (صناعات تحويلية - صناعات استخراجية - زراعة – صيد - تجارة و خدمات مختلفة).
٢- هيكل الإنتاج القومي من حيث توزيعه بين المجموعات السلعية الرئيسية (سلع إستهلاكية - سلع وسيطة - سلع إنتاجية)
٣- حجم الطاقات الإنتاجية المتاحة : و تتجه جهود التنمية عادة نحو تحقيق زيادات مطلقة في الطاقات المتاحة من خلال الاضافات الجديدة من ناحية ومن خلال تحسين استغلال الطاقات المتاحة فعلا من ناحية أخرى .
٤- اساليب و طرق الانتاج في قطاعات الاقتصاد المختلفة .
٥- انماط العلاقات الاجتماعية و اشكال السلوك الاجتماعي .
٦- انماط التفكير الاجتماعي و القيم و المعتقدات السائدة في المجتمع .

ثالثا : إن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية اذ تستهدف احداث تغييرات جذرية في التركيب الاقتصادي و الاجتماعي انما **تتعامل مع ظروف متغيرة** و غير مستقرة
رابعا : ان التنمية الاقتصادية و الاجتماعية **عملية ذات تكلفة** للمجتمع تتمثل فى الاشباع و الفوائد العاجلة التي يضحى بها الافراد و الجماعات من اجل الادخار و الاستثمار في المشروعات التنموية .
خامسا : ان التنمية **عملية مستقبلية** بمعنى أنها تتجه للمستقبل و تستغرق وقتا طويلا حتى تظهر اثارها الايجابية المرغوبة . كذلك فالتنمية لكي يتحقق عنها تلك الاثار يجب أن تكون متوازنة و متناسقة .

معوقات التنمية

: معوقات ديموجرافية :

العوامل التي تعوق التنمية و تقف عقبه في سبل تحقيقها لأهدافها تتفاعل و تتساند بعضها مع بعض إلا أنه يمكن تصنيفها وفقا للاتي :-

اولا : العوامل الديموجرافية :

يمثل العامل الديموجرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق خطط التنمية الشاملة للمجتمعات النامية .

إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة في معظم هذه الدول يلغي أثر الزيادة في الإنتاج و الدخل ، فلا يجني ثمار الجهود المبذلة في المجالات المختلفة . ولا يمكن التغلب علي المشكلة السكانية إلا بتحقيق الزيادة في الإنتاج و الدخل بمعدلات كبيرة تفوق كثيرا معدل الزيادة في السكان لأن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق أي تحسن حقيقي في المستوي المعيشي للمواطنين .

: معوقات اجتماعية :

ثانيا : العوامل الإجتماعية : يتوقف قبول التجديد و التغيير في المجتمع علي أنماط العلاقات الإجتماعية بين الأفراد و الجماعات

ومن أهم العوامل الإجتماعية المعوقة للتنمية الإجتماعية :-

النظم الإجتماعية السائدة : يسود اعتقاد لدى فئة من الناس في بعض المجتمعات بأن أية تغييرات تحدث في المجتمع قد تهدد إستقرارهم و شعورهم بالأمان و تؤدي إلي تفكك وحدتهم و تماسكهم ولذلك يقف الكثير منهم ضد التغيير.

كما تلعب المنزلة الإجتماعية دورا في التنمية الإجتماعية ، ذلك لأن المنزلة الإجتماعية تفرض أدوارا اجتماعية معينة يجب علي الفرد أن يؤديها و تحتم عليه الإبتعاد عن اداء ادوار اخري حيث ان ممارسته لهذه الأدوار تضعف منزلته الإجتماعية .

: معوقات ثقافية و نفسية :

ثالثا : العوامل الثقافية : يمكن أن نعرض لأهم العوامل الثقافية التي تعوق التنمية في الاتي :-

١- التقاليد السائدة في المجتمع.
٢- المعتقدات السائدة لها دور فعال في إعاقة برامج التنمية.
٣- القيم : لابد أن يضع المخطط نصب عينيه القيم الإجتماعية و الثقافية و الدينية التي تسود المجتمع و يتعرف عليها . فكثيرا ما تعوق القيم نجاح مشروعات و برامج التنمية.

رابعا - العوامل النفسية : إن قبول أو رفض التجديدات التي تطرأ علي المجتمعات تعتمد علي العوامل النفسية و يتوقف إدراك الجديد و كيفية ظهوره و انتشاره علي الثقافة السائدة عند يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات .

: معوقات تكنولوجية :

خامسا : عوامل تكنولوجية :

إن التقدم التكنولوجي ركيزة أساسية للتنمية الشاملة غير أن كل الدلائل تشير إلي هبوط مستوي التكنولوجيا في الدول النامية و ان الهوة قد اتسعت بين هذه الدول و بين الدول الصناعية المتقدمة نتيجة لما حققته من تقدم علمي كبير خلال القرنين التاسع عشر و العشرين .

و إذا سار التقدم الفني سيرا بطيئا في الدول النامية و تضاعفت سرعته في الدول المتقدمة فإن الهوة ستستمر في الإتساع ، ولذلك يتعين علي الدول النامية بذل جهود مضاعفة للإرتفاع بمستواها في ميادين الإنتاج .

: معوقات مادية و فنية :

سادسا - العوامل المادية و الفنية :-

ترتبط العوامل المادية و الفنية بظروف المجتمع ذاته البيئية الطبيعية و المناخية كما ترتبط ايضا بالخدمات و العمليات التخطيطية و التنفيذية .

من هذا نري أن تحقيق معدلات سريعة في التنمية تأتي عن طريق تلافي العوامل المعوقة للتنمية

كما يمكن ان تتحقق معدلات التنمية في المجتمع وفقا لنموذج أمثل تتلخص ملامحه في الاتي :

- أن الإنسان في حالة تفاعل مع البيئة التي يعيش فيها.
- أن الجوانب الإجتماعية يجب أن تؤخذ في الإعتبار بنفس الأهمية التي تؤخذ بها الجوانب الإقتصادية .
- إستغلال كل موارد المجتمع أقصي إستغلال ممكن و الإستعانة بالوسائل التكنولوجية الممكنة و كذلك بأفراد المجتمع كقادة محليين
- الإعتماد علي الأسلوب التخطيطي في كل عملية من عمليات التنمية وعلي كافة المستويات القومية و المحلية.
- يراعي النموذج القيم و المعتقدات و التقاليد السائدة في المجتمع.

المشاركة و التنمية

مقدمة :

يعتبر موضوع المشاركة و التنمية من أهم الموضوعات و أكثرها التي تشغل بال علماء الاجتماع و السياسة و الاقتصاد و الادارة كما تشغل بال السياسيين و التنفيذيين سواء أكان ذلك في الدول النامية أو الدول المتقدمة .

ان المشاركة **هدف و وسيلة** ، أنها هدف لأن الحياة المجتمعية السليمة ترتكز على اشتراك المواطنين في مسئوليات التفكير و العمل من أجل مجتمعهم ، وهى وسيلة لأن عن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها و يمارسون طرقها و أساليبها و تتأصل فيهم عاداتها و مسلكها و تصبح جزءا من ثقافتهم و سلوكهم .

تعريف المشاركة :

يقصد **بالمشاركة الشعبية** : العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا الحياة الاجتماعية لمجتمعه و تكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع و كذلك أفضل الوسائل لتحقيق و انجاز هذه الأهداف .

فالمشاركة الشعبية تنمى لدى الفرد الصفات الازمة لممارستها و نجاحها فضلا عن الأثر التراكمي لهذه الوظيفة ، فكلما شارك الفرد أكثر كلما أصبح أكثر قدرة على المشاركة و الأثر التكاملي الذى ينعكس في زيادة شعور الفرد بالانتماء الى مجتمع يسهم في تنميته و تطويره .

مبادىء المشاركة :

تقوم عملية المشاركة الشعبية حديثا على عدة مبادىء هي :-

١- لا تعنى المشاركة مشاركة أفقية أي بين أناس من طبيعة واحدة و انما مشاركة أفقية و رأسية بين مختلف المستويات و الهيئات .
٢- أن تكون المشاركة الشعبية واسعة النطاق لا مشاركة الصفوة فقط
٣- يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط و الرقابة والمشاركة في صنع القرار بجانب تبادل الاراء بين القاعدة و القمة و العكس

دوافع المشاركة :

هناك مجموعة من الدوافع تدفع الأفراد للمشاركة المجتمعية من بينها ما يلي :

١ - العمل من أجل الصالح العام .
٢ - حب العمل مع الأخرين .
٣ - الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين .
٤ - مزاملة الأصدقاء .
٥ - مصلحة مادية .
٦ - وجود حوافز مادية و معنوية للمشاركة .

صور المشاركة المجتمعية :

تتعدد صور المشاركة المجتمعية ومن بينها ما يلى :

- المشاركة بالرأى أو الفكر و المشورة
- المشاركة بالجهد و الوقت
- المشاركة بالأموال في شكل تبرعات وهبات و وقف .
- المشاركة بالأشياء العينية

معوقات المشاركة :

توجد مجموعة من العوامل تؤدى الى اعاقة المشاركة المجتمعية منها ما يلى :

١ - السلبية و اللامبالاة و الاتكالية.
٢ - انتشار الجهل و الأمية .
٣ - عدم الثقة بالنفس و عدم وجود أوقات فراغ لدى البعض.
٤ - تهميش المرأة و الاقلال من دورها الاجتماعي .
٥ - غياب عوامل الاستثارة و التوعية بأهمية المشاركة .
٦ - ضعف المستوى الاقتصادي للأفراد .

عوامل مجتمعية تشجع المشاركة :

من العوامل المجتمعية التي تشجع علي على المشاركة ما يلى :

١ - التوسع في ايجاد قنوات من خلالها تكون المشاركة الايجابية مثل الجمعيات الأهلية وغيرها .
٢ - وضع التشريعات اللازمة التي تضمن و تؤكد و تحمى عملية المشاركة .
٣ - وضع استراتيجية اجتماعية تعمل على ازالة معوقات المشاركة ان وجدت .
٤ - مساعدة الناس على المشاركة من خلال التدريب و التعليم وعبر عمليات التنشئة الاجتماعية .
٥ - العمل على تأكيد القيم المجتمعية و الاسلامية التي تعلى من شأن المشاركة و الايجابية و حب العمل و التعاون مع الاخرين .

خصائص الدول النامية

مقدمة :

قبل مناقشة بعض الأمور المتعلقة بالعالم النامي نود أولا أن نعرض لرأي بعض الكتاب فيما يتعلق بتقسيم العالم . فمنهم من يقسم العالم تقسيما ثنائيا إلي بلاد نامية اقتصاديا و بلاد متقدمة اقتصاديا و هناك رأي اخر يؤكد علي ان دول العالم تتواجد في مراحل متتابعة من مراحل النمو الاقتصادي .

و يقسم بعض العلماء وعلي رأسهم روستو RASTOW مراحل التطور الاقتصادي إلي مراحل خمس رئيسية :-

- مرحلة المجتمع التقليدي	Traditional Society
- مرحلة ما قبل الإنطلاق	Preconditions for the take off
- مرحلة الإنطلاق	The take –off
- مرحلة النضج الإقتصادي	Economic maturity
- مرحلة الوفرة في السلع الإستهلاكية	Age of high mass –Consumption

ففى مرحلة المجتمع التقليدى تكون الدولة شديدة التخلف اقتصاديا ومن مظاهر تلك المرحلة التمسك بالتقاليد و انتشار الاقطاع و انخفاض مستوى الانتاجية بوجه عام و انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل القومى .

أما مرحلة ما قبل الانطلاق فهى تعتبر فترة انتقال بين مرحلة المجتمع التقليدى و مرحلة الانطلاق و تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا أيضا غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها و التخلص من الجمود الذى يتسم به مجتمعها .

و المرحلة الثالثة هى مرحلة الانطلاق حيث تسعى الدولة جاهدة التخلص من أسباب تخلفها و الانطلاق نحو التقدم و النمو الاقتصادى

أما المرحلة الرابعة وهى مرحلة النضوج ففيها تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومى من زراعة و تجارة و صناعة و خدمات بشكل متوازن .

أما المرحلة الخامسة و الأخيرة فهى مرحلة الاستهلاك تكون الدولة قد بلغت شأنا عظيما من التقدم الاقتصادى و يزيد انتاجها عن حاجاتها سكانها و يعيش سكانها فى سعة من العيش و يحصلون على دخول عالية و على قسط وافرمن سلع الاستهلاك و أسباب الرخاء .

تلك هي مراحل النمو الاقتصادي ، و تعتبر كل مرحلة منها معيارا قائما بذاته لقياس درجة التقدم الاقتصادي عند الدول المختلفة . فالدولة التي تضعها مظاهر حياتها الخاصة و العامة في أي من المرحلتين الأولي و الثانية . تعتبر دولة متخلفة إقتصاديا أما الدول التي تضعها مظاهر حياتها في المرحلة الثالثة فهي دولة في مركز وسط فلا هي متخلفة تماما ولا متقدمة تماما و يسمسها بعض العلماء دول في دور النمو .

أما الدولة التي تضعها مظاهر حياتها في احدى المرحلتين الرابعة و الخامسة فهي دولة متقدمة اقتصاديا مع اختلاف في مستوي هذا التقدم في كلا المرحلتين.

و تقع مجموعة الدول في الثلاث مراحل الأولي في جزء كبير من قارات اسيا و افريقيا و امريكا اللاتينية و بعض دول اوروبا .

خصائص الدول النامية :

بعد هذا الاستعراض لاراء العلماء المختلفة عن العالم و تنميه من زوايا متعددة نعرض لأهم الخصائص التي تميز العالم النامي .

أولا: انخفاض حجم الدخل القومي :-

تتميز البلاد النامية بأن حجم الإنتاج القومي فيها محدود و بالتالي حجم الدخل القومي في مستوي منخفض و ترجع اسباب انخفاض الدخل القومي إلي انخفاض حجم الاستثمار .

ثانيا: ضعف تكوين رأس المال :-

و المقصود بتكوين رأس المال هو الإضافة إلي الرصيد الكلي من رأس المال بما في ذلك المخزونات في سنة معينة و تعاني البلاد النامية من ضعف تكوين رأس المال ، ولذلك فإن جهازها الإنتاجي غير مرن و غير متنوع و ذلك عكس الحال في البلاد المتقدمة .

ومن الاسباب التي تؤدي إلي ضعف تكوين رأس المال في البلاد النامية الاتي :-

- عدم كفاية التمويل النقدية الوطنية نظرا لضالة المدخرات القومية نتيجة انخفاض الدخل القومي .
- عدم توافر الخبرات الفنية ، و عدم توافر الموارد العينية اللازمة لتكوين الإستثمارات الجديدة .
- إحجام أصحاب رؤوس الأموال من الأجانب و المواطنين عن الإستثمارات طويلة الأجل و الصناعات الثقيلة .
- ارتفاع الميل للإستهلاك في الدول النامية .

ثالثا: النسق الاقتصادي :-

يتميز النسق الاقتصادي في البلاد النامية ، بتركيز الجزء الأكبر من العاملين في القطاع الزراعي بالإضافة إلي أن الموارد الطبيعية في تلك البلاد لم تستقل استقلالا كافيا .

و يعتمد الخل القومي بالبلاد المتخلفة عموما علي إنتاج المواد الأولية ، و يتركز علي سلعة أولية واحدة أو علي عدد محدود من المنتجات الأولية للتصدير.

رابعا: ضعف الإنتاجية :-

يتميز الاقتصاد في الدول النامية بضعف الإنتاجية إذا ما قورن بالاقتصاديات المتقدمة فإنتاجية العمل منخفضة بشكل واضح في كافة مجالات النشاط الاقتصادي و يرجع هذا الانخفاض الكبير في إنتاجية العمل في الدول النامية إلي عدد من العوامل مثل :

سوء التغذية ، إنتشار الأمراض ، انخفاض مستوي التعليم و التدريب ، تأخر فنون الإنتاج ، قلة عرض رأس المال .

خامسا : مشاكل البطالة :-

ترتفع نسبة البطالة في البلاد النامية ارتفاعا ملحوظا . ففي المدن تتجاوز نسبة البطالة الى ١٠ % أما في الريف في خلال موسم الحصاد فقد تهبط البطالة عمليا الي الصفر ولكن في غير تلك الأوقات ترتفع نسبة البطالة حتى لو استبعد المزارعين و أسرهم .

و تعاني البلاد النامية أنواعا عديدة من البطالة و يهمنا هنا أن نشير إليها :-

- البطالة المقنعة - البطالة المزمنة - البطالة الموسمية - البطالة الدورية - البطالة التكنولوجية

فالبطالة المقنعة تعنى أن الانتاجية الحدية لجزء كبير من العمال تساوى صفر و أن الانتاج الكلى لن يتأثر اذا ماسحب عدد من العمال من القطاع الذى يعملون فيه .

أما **البطالة المزمنة** فترجع الى جمود الاستثمار و السبب فى ذلك يرجع الى ضألة رؤوس الأموال .

و البطالة الموسمية فترجع الى غلبة الطبيعة على المجتمعات النامية و العمل الزراعى هو بطبيعته عمل موسمى فقد يعمل العمال نصف العام فقط و يتعطلون النصف الأخر .

و البطالة الدورية تحدث على فترات دورية وهى فترات الدورة الاقتصادية .

و ترجع **البطالة التكنولوجية** الى عملية استبدال فن تكنولوجى قديم بفن انتاجى جديد مما يؤدى فى الغالب الى تسريح عدد من الايدى العاملة .

سادسا : البناء الديموجرافي (السكاني) :-

تواجه البلاد النامية مشكلة سكانية متمثلة في صورتين أساسيتين :

١- كثافة السكان . ٢- التركيب العمري للسكان .

وفيما يتعلق بكثافة السكان فهي تتمثل في عدم التوازن بين عدد السكان و الموارد الطبيعية. فقد يكون عدد السكان أكبر من اللازم أو أقل من اللازم .

أما من ناحية التركيب العمري للسكان فإن للبلاد النامية تتميز بأن نسبة صغار السن فيها مرتفعة و المقصود بصغار السن هم الأطفال دون الخامسة عشرة و قدرت نسبتهم في العالم النامي بحوالي ٤% من مجموع السكان .

سابعا :- النسق الايكولوجي :-

يقصد بالنسق الايكولوجي توزيع الأفراد و المؤسسات توزيعا مكانيا ، وما يتضمنه هذا التوزيع من عمليات اجتماعية ، وما يترتب عليه من علاقات متبادلة بين الإنسان و بين البيئة التي يعيش فيها . فقد تكون البيئة صحراوية ، وقد تكون ريفية أو حضرية غير صناعية أو حضرية صناعية ، ولكل نوع من هذه الأنواع تنظيمه السكاني و الوظيفي و وضعه الاجتماعي و الحضاري .

و يلاحظ أن درجة التحضر في البلاد النامية أقل بكثير مما هي عليه في البلاد المتقدمة . بالإضافة إلي ذلك فإن هناك ظاهرة اخرى تسود البلاد النامية تسمي الثنائية الاقليمية و يقصد بها وجود هوة كبيرة و متزايدة بين المناطق الريفية و المناطق الحضرية داخل المجتمع الواحد .

ثامنا: البناء الطبقي :-

تتسم الدول النامية بوجود تفاوت كبير في توزيع الثروة و الدخل ، و يترتب علي ذلك ظهور طبقتين : إحداهما غنية محدودة العدد تستأثر بجزء كبير من الثروة القومية ومن الدخل القومي ، و تسيطر علي وسائل الإنتاج الرئيسية في المجتمع و الأخري فقيرة كبيرة العدد يشتغل أغلب أفرادها في الزراعة أو في الاعمال البسيطة ، وهي طبقة محدودة الملكية و الدخل أما الطبقة المتوسطة فتكاد تكون معدومة ، وهي محددة السلعة وغير قادرة علي حفظ التوازن الطبقي

تاسعا:- الحالة الصحية :-

من الظواهر السائدة في البلاد النامية انخفاض المستوي الصحي و يقاس عادة مستوي الحالة الصحية بنسب الوفيات ، فنسبة الوفيات في البلاد النامية أكير ارتفاعا في هذه البلاد من مثيلاتها في الدول المتقدمة .

يضاف الي ذلك أن متوسط العمر في معظم البلاد يتراوح ما بين٤٠- ٤٥ سنة ومتوسط العمر في البلاد المتقدمة يتراوح ما بين٦٠- ٦٥ سنة.

عاشرا : النسق التعليمي :

يعتبر التعليم هدف أساسى من أهداف التنمية لذا تحرص الدول المتقدمة على الاهتمام بالتعليم بمستوياته المختلفة .

يتميز النظام التعليمى فى البلاد النامية بعدة خصائص أهمها ارتفاع نسبة الأمية كما يتسم فى بعض البلاد بوجود تفاوت كبير بين الذكور و الاناث مما يؤدى الى تأخر المرأة و عدم مساهمتها الفعلية فى بناء المجتمع كما يوجد نقص كبير فى عدد الفنيين و المهنيين و يوجد تفاوت فى التعليم بين المناطق الريفية و الحضرية نظرا لوجود الثنائية الاقليمية .

التنمية الاجتماعية في النطاق القومي و المحلي

أولا: التنمية بين الجهود الحكومية و الجهود الشعبية :

يختلف العاملون في مجالات التنمية الاجتماعية في تحديد دور الأجهزة الحكومية و الجهود الشعبية في عمليات التنمية ، **فمنهم من يري** أن الأجهزة الحكومية علي المستوي القومي العام هي التي تقوم بالدور الرئيسي في التنمية .

و يري **فريق اخر** أنه مع الإعتراف بقيمة الدور الذي تقوم به الدولة علي المستوي القومي العام فان ذلك لا يتعارض مع الجهود الاهلية و الشعبية و خاصة في المجتمعات المحلية .

و يذهب **فريق ثالث** الي القول بأن قيام الحكومات بالدور الرئيسي في عمليات التنمية يزيد من أعباء الإنفاق علي برامج التنمية وعلي صيانتها و التوسع فيها في وقت لا تستطيع فيه الدولة في البلاد النامية أن تتحمل كل الالتزامات التي تتطلبها برامج التنمية ، و يطالبون بتوسيع قاعدة الجهود الأهلية و النشاط الشعبي في النطاقين القومي و المحلي علي حساب الأجهزة الحكومية .

وليست الاختلافات السابقة في وجهات النظر مجرد اختلافات فردية و انما تتأثر الي حد كبير بالأيديولوجيات السائدة في المجتمعات المختلفة.

ومن هنا ينبغي النظر الي التنمية الإجتماعية في البلاد النامية علي أنها عملية قومية شاملة تتجه اليها الجهود الحكومية و الأهلية فمع قيام الدولة بالدور الرئيسي الا أن من الضروري ضمان مشاركة الشعبية في برامج التنمية سواء من ناحية التمويل أو الادارة او المتابعة كما ينبغي أيضا تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية و المجتمع القومي .

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن برامج التنمية الاجتماعية يمكن أن تتم عن طريق مدخلين أساسيين ، أحدهما مدخل الخدمات العامة التي تقدمها الدولة فى مختلف ميادين الحياة الاجتماعية و الأخر مدخل تنمية المجتمعات المحلية الذى يستهدف الربط بين الجهود الأهلية و جهود السلطات الحكومية .

- مدخل الخدمات العامة :

يعتمد مدخل الخدمات العامة علي قيام الدولة بإحداث التغييرات البنائية المطلوبة في المجتمع ، و بتقديم خدمات نوعية متخصصة في مجالات التعليم و الصحة و الإسكان و الرعاية الاجتماعية وغيرها من الخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية للأفراد و الجماعات و المجتمعات.

وعلى سبيل المثال تقوم بهذه الخدمات في جمهورية مصر العربية وزارات الخدمات و الأجهزة المركزية علي المستوي القومي و يتحدد دورها فيما يلي :-

١- اجراء البحوث العلميةالعامة .
٢- المشاركة في وضع السياسة.
٣- تقديم المشورة و الخبرة.
٤- تقديم الإعانات .
٥- تحديد مستويات و معدلات الأداء.
٦- القيام بالمتابعة و التقويم .

و لتقويم مدخل الخدمات العامة لتحديد جوانب القوة و نواحي القصور فيه ، نجده **يتميز** باعتماده علي الدولة في توجيه عمليات التنمية . كما كما يتميز بالعدالة في توزيع الخدمات بين المناطق الجغرافية المختلفة .

أما عن **جوانب القصور** التي تشوب هذا المدخل فترتبط الي حد كبير بصعوبة تدبير الأموال المطلوبة لبرامج التنمية من جانب الحكومة وحدها و بقصوره عن تحقيق التفاعل الخصب بين المستويات القومية و المستويات المحلية .

يضاف الي ذلك أن هذا المدخل يزيد من تكلفة تنفيذ البرامج الإجتماعية مما لو اعتمد علي المشاركة الشعبية في المجتمعات المحلية ومن عيوب هذا المدخل ان الدولة قد تتجه الي وضع أنماط عامة متشابهة من المشروعات و المؤسسات و النظم ينفذها موظفوها حيثما و جدوا ، ثم ان قيام الدولة ببرامج التنمية دون الاعتماد علي المستويات المحلية قد يؤدي الي ظهور المقاومة و العداء من جانب الأهالي لما يجري في مجتمعاتهم من تغيير.

ومن هنا كان من الضروري الجمع بين هذا المدخل و بين مدخل تنمية المجتمع المحلي لتحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية و المجتمع القومي .

تابع التنمية الاجتماعية في النطاق القومي و المحلي

مدخل تنمية المجتمعات المحلية :

يهدف مدخل تنمية المجتمع المحلي الي احداث تغييرات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة بالطاقات و الإمكانيات الموجودة بالمجتمع و الاعتماد علي الجهود المحلية و التعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد علي أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم و اقتناع لا نتيجة فرض و إلزام .

و لتحديد مفهوم تنمية المجتمع حاولت الأمم المتحدة وضع تعريفين احدهما في سنة ١٩٥٥ و الاخر في سنة ١٩٥٦ و يشير **التعريف الأول** الى أن تنمية المجتمع هي " العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا و اقتصاديا ، و المعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلى و اشراكه "

أما **التعريف الثاني** فيشير الى أن تنمية المجتمع هي " العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الأهلية و جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية ، و تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم و الشعوب و تمكينها من الاسهام الفعال في التقدم القومي ".

و وفقا لهذا التعريف الأخير فأن عمليات تنمية المجتمع المحلى تقوم على عنصرين أساسيين ..

أحدهما : مساهمة الاهالى أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم .

و ثانيهما : توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة و المساعدة الذاتية و المتبادلة بين عناصر المجتمع و جعل هذه العناصر أكثر فاعلية و جدوى .

و يعرف البعض تنمية المجتمع بأنها " العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته و أهدافه و ترتيب هذه الحاجات و الأهداف بحسب أهميتها ثم اذكاء الثقة و الرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات و الاهدف "

و تشترك التعريفات السابقة في تحديد الأهداف الأساسية و العناصر اللازمة لعملية تنمية المجتمع ، و يمكن اجمال هذه الأهداف و العناصر فيما يلى :-

١- تهدف تنمية المجتمع الى تحسين الظروف و الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع المحلى مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية و المجتمع القومي .

٢- تعتمد هذه الطريقة على الجهود الذاتية.

٣- لا يكفى لتنمية المجتمعات المحلية الاقتصار على الجهود المحلية ، بل ينبغي تدعيم المجهودات الأهلية للمجتمع المحلى بالمجهودات الحكومية

٤- يهتم منهج تنمية المجتمع بتنمية الطاقات البشرية.

٥- لا يمكن النظر الى المجتمع على أنها عملية قائمة بذاتها و إنما هي جزء من خطة قومية عامة تستهدف رفاهية المواطنين على المستويات المحلية و القومية .

و يقوم مدخل تنمية المجتمع المحلى على مجموعة قيم ومبررات اجتماعية و حضارية فى حياة المجتمع الحديث من أهمها :

١ - المفهوم الديموقراطي للحياة .
٢ - تبلور مفهوم العدالة الاجتماعية فى المجتمع الحديث .
٣ - الاعتقاد بأن التغيير السليم هو الذي ينبثق من المجتمع ولا يفرض عليه .
٤- اثراء الحياة و تعميقها و استمرار تجددها و تطورها عن طريق التفاعل المستمر بين قوى المجتمع الكبير و قوى المجتمعات المحلية .

- تكامل الجهود الحكومية و الاهلية :

يتضح من العرض السابق أن الالتقاء بين الأجهزة الحكومية و الهيئات الأهلية يعتبر أمرا ضروريا لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية .

و يمكن تحديد مسئولية الاجهزة التنفيذية المحلية فيما يلى :-

١- المبادأة : و للجهاز التنفيذي على مستوى المحليات مسئولية أساسية فى دفع الأفراد و الجماعات نحو المبادأة و المشاركة في اقتراح و انشاء مشروعات الخدمات .

٢- التخطيط : على الأجهزة التنفيذية مسؤولية مزدوجة بالنسبة لعمليات التخطيط أحدهما على مستوى الخطة القومية و الاخرى على مستوى الخطة المحلية.

٣- التنظيم : يتولى الجهاز التنفيذي على مستوى المحليات وضع التنظيم الذى يتلائم مع المشروعات الملتزم بتنفيذها .

٤- اتخاذ القرارات : على الأجهزة التنفيذية مسئولية اتخاذ القرارات التي تضمن مستوى الاداء الفني للمشروع و القرارات المتعلقة بشئونه الداخلية .

٥- التوظيف : تتضمن مسئولية الجهاز التنفيذي حصر الأعمال المرتبطة بمشروعات التنمية الاجتماعية على المستوى المحلى ، و تحديد الوظائف اللازمة لأدائها ، و وضع و اعداد المواصفات الضرورية لكل وظيفة .

٦ - التدريب : على الجهاز التنفيذي مسئولية اعداد برامج تدريبية على المستوى المحلى بغرض تدريب العاملين على القيام بما سيوكل إليهم من أعمال .

٧- التنفيذ : على الأجهزة التنفيذية دراسة و وضع البرامج التنفيذية طبقا للامكانيات المتاحة و الممكنة بما يحقق الترابط و التكامل و التنسيق بين مشروعات التنمية الاجتماعية على مستوى المحليات و إعداد الجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ المشروعات على مراحل .

٨- المتابعة و التقويم : تتضمن مسئولية الجهاز التنفيذي المحلى بالنسبة للمتابعة و التقويم اعداد التقارير الدورية عن مراحل التنفيذ و صعوباته و تقويم نتائجه مرحليا .

التنمية الاجتماعية في الفكر السوسيولوجي

مقدمة :

حرص علماء الاجتماع في السنين الأخيرة على دراسة قضايا التنمية الاجتماعية محاولين تحديد أبعادها و عناصرها. و يرجع " ويلبرت مور " و " نيل سملزر " الاهتمام بقضايا التنمية الاجتماعية فى الفكر السوسيولوجى المعاصر الى ما حدث في دول العالم الثالث من تغيرات اجتماعية واسعة النطاق لفتت إليها أنظار الباحثين الاجتماعيين .

وقد اتجه علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا الى دراسة قضايا التخلف و التنمية من خلال تصورات مختلفة و توقفنا الدراسة التحليلية للكتابات السوسيولوجية و الأنثروبولوجية فى هذا المجال على اتجاهات متعددة فى دراسة التخلف و التنمية ، وهذه الاتجاهات هي :-

١ - اتجاه الثنائيات والمتصلات الاجتماعية و الثقافية :

حاول أصحاب هذا الاتجاه فهم قضايا التخلف و التنمية من خلال فكرة الثنائيات التي تقابل بين نوعين مختلفين من المجتمعات ، احدهما متخلف و الاخر متقدم . من بين تلك الثنائيات مثلا :

ثنائية " هنرى مين " التي تميز بين مجتمعين أحدهما يرتكز على المكانة بينما يرتكز الاخر على التعاقد ، و ثنائية " فرديناند تونيز " التي تميز بين مجتمع تسوده العلاقات الأولية و القرابية و مجتمع يتسم بالعلاقات الثانوية و التعاقدية و ثنائية " اميل دوركايم " التي تميز بين مجتمع يقوم فيه تضمن عضوي و مجتمع يسوده تضامن آلي ، و ثنائية " هوارد بيكر " التى تميز بين مجتمع مقدس و مجتمع علماني الى غير ذلك من ثنائيات .

وقد أتجه أصحاب هذا الاتجاه إلى وصف المجتمعات النامية بنفس الأوصاف و الخصائص التي تتصف بها المجتمعات البسيطة أو التقليدية .

أن هذه الثنائيات تفيد في وضع حدود فاصلة بين كل من المجتمعات النامية و المجتمعات المتقدمة ، إلا إن الواقع الامبيريقى قد لا يتفق معها في بعض الأحيان باعتبارها ثنائيات مثالية يمكن الاستفادة بها فقط كأدوات منهجية لازمة لعمليات الفهم و التحليل .

٢- اتجاه المؤشرات :

يعتبر هذا الاتجاه وثيق الصلة بالاتجاه الأول لان أصحابه يستندون الى مجموعة من المؤشرات الكمية أو الكيفية في التفرقة بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة ولعل أكمل محاولة من هذا النوع تلك التي قام بها **"رو"** فقد حدد مجموعة من المؤشرات نذكرها فيما يلى :

١- المؤشرات الديموجرافية ٢ - الصحة و التغذية ٣- مؤشرات الاسكان و البيئة
٤- مؤشرات الدخل و الاستهلاك و الثروة ٥- مؤشرات العمالة و ظروف العمل و الضمان الاجتماعي
٦- مؤشرات التعليم و الثقافة ٧- الدفاع الاجتماعي و الرفاهية الاجتماعية

ومن بين المفكرين الذين قدموا إسهامات في هذا المجال " بيرت هوسيلتز" و " نيل سملزر".

فقد اعتمد هوسيلتز على متغيرات النمط التي حددها " بارسونز " و ركز على عناصر ثلاثة هي :

١ – الخصوصية و العمومية ٢ – الانتخاب و الاكتساب ٣ – التخصص و الامتداد

كما قام "سملزر" بمحاولة مشابهة في تحليله لميكانزمات التغير و التكيف للتغير وفي تنظير عملية التحديث .

٣ - الاتجاه التطورى المحدث :

يذهب هذا الاتجاه الى ان المجتمعات تسير بالضرورة فى تطورها خلال مراحل معينة مرسومة بدقة بحيث تترتب كل مرحلة منها على المراحل التي سبقتها و بحيث تهيئ المرحلة القائمة للمراحل التي تتلوها في سلم التطور ، نذكر من بين هؤلاء المفكرين المحدثين " والت روستو " فيما كتبه عن مراحل النمو ، وما كتبه " ولاس " عن حركات الاحياء أو الانبعاث و علاقتها بالتنمية ، وقد حدد " ولاس " خمسة مراحل للتغير الثقافي هي :

أ - مرحلة الثبات أو الاستقرار ب - مرحلة تزايد الاحتياجات الفردية
ج - مرحلة التحريف الثقافي د - مرحلة الإحياء
هـ - مرحلة الثبات أو الاستقرار الجديدة

٤ - الاتجاه الانتشاري :

يذهب أصحاب هذا الاتجاه الى أن التنمية يمكن تحقيقها عن طريق الاتصال و الانتشار الثقافي ، وذلك من خلال انتقال العناصر الثقافية من الدول المتقدمة الى المجتمعات النامية . ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه " جي باربيشون " الذى ناقش في بحث له بعنوان : التغيير الاجتماعي بين التقليد و التجديد تأثير النماذج الخارجية في عمليات التغيير .

غير أنه من الصعوبة بمكان نقل نمط ثقافي من مجتمع معين و تطبيقه بنفس الصورة في مجتمع أخر نظرا للاختلافات الكثيرة فالظروف الاجتماعية و الملابسات القومية التي تميز المجتمعات بعضها عن بعض .

٥ - الاتجاه السيكولوجي :

يفرق أصحاب هذا الاتجاه بين المجتمع و الانسان العصري على أساس أن " العصرية " اذا اتصف بها المجتمع فإنها تعنى " مجموعه الخصائص البنائية التي تميز المجتمع العصري عن المجتمع التقليدي "

و إذا اتصف بها الفرد فإنها تعنى " مجموعة الاتجاهات و القيم و أساليب الشعور و العمل التي تتطلبها المشاركة الفعالة في مجتمع عصري "

و يذهب هؤلاء الى أن تحديث الانسان سبق تحديث النظم الاجتماعية ، فيركزون على الخصائص السيكولوجية للأفراد و الجماعات باعتبارها عاملا اساسيا في التنمية .

و بناء على ذلك يحاول أصحاب هذا الاتجاه تحديد الخصائص السلوكية التي يتسم بها الانسان العصري ، وقد اقترح " اليكس انكليس " قائمة بتسع خصائص سلوكية هي :

١- الانفتاح نحو التجديد و التغير
٢- الرغبة في التعرف على المشكلات و القضايا الداخلية و الخارجية
٣- الاتجاه نحو الحاضر و المستقبل أكثر من الاتجاه الى الماضي
٤- الاخذ بالتخطيط كأسلوب لمواجهة المواقف المختلفة

٥- القدرة على التحكم في البيئة
٦- الثقة في قدرة التغير على انجاز الواجبات و تحمل المسئوليات
٧- احترام كرامة الاخرين
٨- الثقة في العلم و التكنولوجيا
٩- تقدير الأفراد على أساس العمل و الانجاز

٦ - الاتجاه التكاملي :

وهو الذى لا يقتصر على مؤشر واحد ولا يعتمد على تفسير جزئي لظاهرة التنمية و إنما يستند إلى نموذج تصوري عضوي يقوم على النظرة الكلية للمجتمع على أساس الترابط بين مختلف الظواهر و النظم الاجتماعية .

و يأخذ الاتجاه التكاملي في الاعتبار : البناء الديموجرافي النسق الايكولوجي و النسق الاقتصادي و البناء الطبقي و النسق السياسي و نسق الأسرة و الحالة الصحية و النسق التعليمي و نسق القيم .

وهذا الاتجاه يعتبر من أكمل الاتجاهات التي تعبر عن طبيعة الواقع الاجتماعي و تفسره نظرا للترابط و التكامل بين مختلف عناصر الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

التخطيط للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية

تعريف التخطيط :

يعتبر التخطيط من أجل التنمية أسلوب و منهج علمي يستخدم لتحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع . ولقد تعددت وجهات نظر العلماء في تعريفهم للتخطيط :

- يعرفه " **بولدنج** " بأنه نوع من السلوك الذي يخضع الي تقدير واع للتوقعات المستقبلية .
- و يعرفه " **برانش** " بأنه عملية مقابلة بين الموارد و الاحتياجات تسعي الي تحقيق أهداف المجتمع .
- ويعرفه " **اشرف حسونة** " بأنه عملية مقصودة و واقعية يشترك فيها الفرد و الجماعة و المجتمع و تتضمن إحداث حالة من التوازن بين عناصر ثلاثة : الهدف و الموارد و الزمن عن طريق محاولة الوصول الي أقصي درجات .

الهدف بأفضل استخدام للموارد المتاحة وفي أقصر وقت مستطاع و ذلك بهدف تنمية المجتمع .

- و يعرفه " **عبد الباسط حسن** " بأنه عمليات منظمة لإحداث تغييرات موجهة و ذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع و تحديد مطالبه و تقدير حاجاته و وضع خطة شاملة متكاملة و متجددة لتحقيق هذه المطالب و الحاجات خلال فترة زمنية معينة وفي ضوء الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن يتحرك و ينمو في إطارها مع إمكانية التنبؤ بما قد يعترض المجتمع من عقبات و تحديد أنسب الوسائل اللازمة لتخطي المشكلات و السير بالمجتمع في طريق التقدم المنشود .

عناصر التخطيط :

في ضوء التعريفات السابقة يمكن تحديد **العناصر الرئيسية للتخطيط** فيما يلي :

١ - أنه عملية تغيير اجتماعي موجه و مقصود .
٢ - يتضح فيه الاستثمار الأمثل لكافة الموارد و الإمكانيات المتاحة في المجتمع .
٣ - أنه محدود بفترة زمنية قد تكون طويلة الأجل أو متوسطة أو قصيرة الأجل .
٤ - الهدف من تلك العملية هو نقل المجتمع الي وضع أفضل .
٥ - يستلزم التخطيط مشاركة المواطنين وقادتهم مشاركة ايجابية في جميع مراحله .
٦ - ضرورة الاستعانة فيه بالخبراء في المجالات المختلفة و المخططين الاجتماعيين .
٧ - ضرورة أن يتم التخطيط في ضوء السياسة الاجتماعية السائدة في المجتمع .

خصائص التخطيط :

هناك عدة خصائص للتخطيط الاجتماعي :

أولا : التخطيط عملية :

يعني ذلك اعتماده علي مراحل و خطوات علمية مرتبة و مترابطة .

ثانيا : ارتباط التخطيط بالواقعية :

و يعني ذلك أن تكون الخطة نابعة من ظروف المجتمع من جهة و متسقة مع أيديولوجيته السائدة من جهة أخرى .

ثالثا : اعتماد التخطيط على الأسلوب العلمي :

و يتطلب ذلك استخدام عدة عمليات أساسية تتمثل :

١ – التفكير ٢ – التذكر ٣ – الترابط ٤ – التنبؤ بالمستقبل ٥ – التحكم

رابعا : ارتكاز التخطيط علي أساسين :

١ – أساس نظري علمي متفق عليه ٢ – أساس تطبيقي عملي

خامسا : تضمين التخطيط فكرة القصد و التعمد تجاه تحقيق الأهداف المنشودة

سادسا : اكتساب التخطيط خاصية الاستمرارية :

حيث تبدأ الخطة الثانية من حيث انتهاء الخطة الأولي و يستمر باستمرار بقاء المجتمع .

سابعا : اكتساب التخطيط خاصية الموازنة :

حيث تتم الموازنة بين ثلاثة محكات أساسية هي : الأهداف و الإمكانيات " مادية و بشرية " و الفترة الزمنية .

ثامنا : التخطيط عملية إنسانية :

حيث يتضمن أسلوب التخطيط العلمي عمليات التفكير، التدبير ، التنظيم ، التنسيق ... و الإنسان هو الذي يقوم بكل تلك العمليات ليحقق أهدافه المنشودة .

تاسعا : للتخطيط خاصية إمكانية التنبؤ بالمستقبل :

و يرجع ذلك الي اعتماد التخطيط علي المنهج العلمي في دراسة ماضي المجتمع و حاضره لتحقيق الأهداف المستقبلية .

التخطيط للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية

أنواع التخطيط الاجتماعي :

يوجد عدة أنواع للتخطيط الاجتماعي ، و يمكن تقسيم هذه الأنواع وفقا لما يلي :

أولا : التخطيط من حيث المجالات :

ينقسم الي نوعين أساسيين هما :

١ - تخطيط جزئي : وهو الذي يتناول جزءا أو مجالا أو قطاعا واحدا من قطاعات المجتمع مثل التخطيط لمجال الزراعة أو الصناعة أو الصحة ...

٢- تخطيط شامل : وهو يتم علي مستوي المجتمع بكل أنشطته و قطاعاته .

ثانيا : التخطيط من حيث الأهداف :

ينقسم التخطيط من حيث أهدافه الي نوعين هما :

١ - تخطيط بنياني : بقصد إحداث تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع .

٢ - تخطيط وظيفي : بقصد إحداث تغييرات في الوظائف التي يؤديها النظام القائم في المجتمع المراد التخطيط له .

ثالثا : التخطيط من حيث الميادين :

ينقسم التخطيط من حيث ميادينه الي خمسة أنواع :

١- التخطيط الاقتصادي : يهدف الي رفع المستوي المعيشي لإفراد المجتمع و توفير الاحتياجات الضرورية .

٢ - التخطيط الاجتماعي : يهدف الي تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم لأفراد المجتمع و الاهتمام بالصحة و بالأسرة و الطفولة و الشيخوخة و بشئون الإسكان وغير ذلك من أوجه الاهتمام في النواحي الاجتماعية .

٣- التخطيط الثقافي : يهدف الي تنظيم شئون الحياة الثقافية في المجتمع و تشجيع المؤسسات العلمية و الثقافية و العمل علي تنمية الوعي الثقافي .

٤ - التخطيط الطبيعي : يهتم بالمحافظة علي الموارد الطبيعية المتاحة في المجتمع مثل التربة الزراعية و الأنهار و المحيطات و المناجم و أبار المياه و البترول و المعادن .

٥ - التخطيط السياسي : هو ذلك التخطيط الذي يتعلق بتدبير شئون العلاقات بين الحكام و المحكومين حيث أنه يركز علي أمور مثل الشورى و الديمقراطية و المشاركة ...

رابعا : التخطيط من حيث المستويات :

ينقسم التخطيط وفقا لمستوياته الي ستة أنواع :

١ – التخطيط علي المستوي المحلي : يتم هذا النوع من التخطيط علي مستوى المجتمعات المحلية بقصد النهوض بتلك المجتمعات .

٢ – التخطيط علي المستوي الإقليمي : يهدف الي تحقيق التنمية القومية عن طريق تنمية أقاليم المجتمع علي مستوي جغرافي محدد .

٣ – التخطيط علي المستوي القومي : وهو يكون علي مستوي المجتمع ككل .

٤ – التخطيط على المستوي العالمي : أصبح التخطيط من أجل حياة أفضل ضرورة تحتمها ظروف العصر و هناك عدة منظمات تتولي القيام بهذا النوع منها :

- المجلس الاقتصادي الاجتماعي - منظمة العمل الدولية
- منظمة الصحة العالمية - منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة
- صندوق الأمم المتحدة الدولي لغوث الطفولة " اليونيسيف "

٥ – التخطيط علي المستوي القطاعي : حيث يتم التخطيط لقطاع معين مثل الصناعة أو الزراعة أو الخدمات .

٦ – التخطيط علي مستوي الوحدة الإنتاجية : كالمؤسسة أو الشركة أو المصنع .

خامسا : التخطيط المركزي و اللامركزي :

١- التخطيط المركزي : يعني قيام أجهزة التخطيط علي المستوى القومي باتخاذ القرارات الخاصة بالخطة .

٢- التخطيط اللامركزي : يعني قيام المستويات المحلية و القطاعية بالوحدات الإنتاجية اللامركزية بالمشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالخطة .

سادسا : التخطيط من حيث الفترة الزمنية :

١ - التخطيط طويل الأجل : يقصد به إعداد خطة يستغرق تنفيذها فترة طويلة تتراوح ما بين ١٥ – ٢٠ سنة

٢ - التخطيط متوسط الأجل : بالرغم من إن التخطيط متوسط الأجل يستغرق عادة فترة تتراوح بين ٤- ٧ سنوات إلا إن التخطيط ألخمسي أي الخطة التي يستغرق تنفيذها خمس سنوات يعتبر الشكل الغالب .

٣ - التخطيط قصير الأجل : يقصد به الخطط السنوية و الخطة السنوية هي في الأصل مجرد شريحة من خطة من متوسطة الأجل .

هيئات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية

هيئات التنمية :

تتحقق أهداف و مشروعات و برامج التنمية الاجتماعية و الاقتصادية عن طريق بعض الأجهزة و الهيئات التي يتم أنشاؤها في المجتمعات علي اختلاف مستوياتها . و يمكن طرح أمثلة لهذا النوع من الهيئات في الأتي :

١ – هيئات تركز الاهتمام علي **التنمية الاجتماعية** فتتجه الي العمل علي مساعدة المجتمع لكي يفكر و يخطط بنفسه ، فهي لا تركز علي العمل دائما و إنما تهتم بالطريقة التي يستخدمها أفراد المجتمع للتنمية .

٢– هيئات تتجه للعمل **بالمجتمع ككل** أو مع بعض جماعاته لتقوية الشعور بحاجات المجتمع و تخطيط مشروع من مشروعات التنمية تعمل علي تنفيذه كمشروع تعليم الكبار" محو الأمية " مثلا .

٣ – هيئات تعمل في **مجال الخدمات التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع** كالخدمات التعليمية أو الصحية والخدمة الاجتماعية للفئات الخاصة من أفراد المجتمع فتتولي تنفيذها .

٤- هيئات تعمل في **مشروع متكامل** بحيث إن عمل أحداها يكمل عمل الأخرى في مجالات مختلفة .

و هناك **خطوات هامة** تبدأ بها هيئات التنمية خاصة في المجتمع المحلي قبل تخطيط المشروعات و وضع البرامج منها ما يلي :

١- إجراء مسح شامل للمجتمع للتعرف علي السكان و القيادات المحلية و القوي العاملة و موارد المجتمع الطبيعية و العادات والتقاليد والقيم السائدة .
٢- التعرف علي الطرق و الأساليب التي يستخدمها أفراد المجتمع في تحقيق أهدافهم .
٣- تهيئة الظروف المناسبة التي تعمل فيها الهيئة .
٤- تحديد الاحتياجات و البدء بأهمها بالنسبة لأفراد المجتمع .
٥- القيام بعملية تمهيد للمشروعات و البرامج .
٦- اختيار العاملين المدربين .
٧- البدء بتنفيذ المشروع و الاتصال المباشر بموارد المجتمع المختلفة .

و يمكن حصر **الدور الذي تقوم به هيئات التنمية** في المجتمع فيما يلي :

١ – إثارة الوعي لدي أفراد المجتمع لتحديد حاجاتهم .
٢ – العمل علي الوصول بالمجتمع الي المستوي الذي يشعر فيه أفراده بالرضي و الارتباط به .
٣ – مساعدة أفراد المجتمع المحلي علي التكيف مع الظروف الجديدة الناتجة عن التغيير .
٤ – تخطيط و تنفيذ المشروعات التي تتناسب و حاجات المجتمع الفعلية .
٥ – التأثير الايجابي في أفراد المجتمع عن طريق تنفيذ مشروعات جديدة علي ألا تفرض عليهم فرضا .
٦ – تقوم هيئات التنمية بتعليم أفراد المجتمع كيف يعملون من أجل أنفسهم و تزويدهم بالمساعدات و التوجيهات الفنية و الآلات و الأدوات التي يحتاجونها.

IbtiHAlinO

فريق العمل في هيئات التنمية :

يتكون فريق العمل في هيئات التنمية من متخصصين في مجالات متعددة لعل أبرزها ما يلي :

١– **رجال الاقتصاد :** و ينحصر دورهم في تحديد المصادر الاقتصادية لنمو المجتمع و تحديد الدخل من الصناعة و الزراعة و المجالات الاقتصادية الأخرى .

٢– **رجال الاجتماع :** وهم يقومون بجمع المعلومات عن المجتمع موضوع التنمية و إجراء الدراسات و البحوث التي علي أساسها توضع الخطة و تحدد المجالات التي يعمل فيها كل متخصص .

٣ – **الأخصائيون الاجتماعيون :** حيث يكونوا بمثابة حلقة اتصال بين الخبراء و أفراد المجتمع و يشاركون في المراحل الأولي لتخطيط المشروعات و وضع البرامج و يساهمون أيضا في تحديد الحاجات .

٤ – **القادة :** يمكن الاعتماد علي القادة المحليين وضمهم لفريق العمل بعد تدريبهم علي أن يتم اختيار من يمكنه التأثير في أفراد المجتمع المحلي .

و الي جانب هؤلاء يوجد عدد أخر من المتخصصين في مجالات التنمية المختلفة الصحية و الإسكانية و الزراعية... و لتحقيق التكامل لابد و أن يتعرف فريق العمل علي تخصصات كل منهم حيث يكون ذلك خطوة ضرورية لتحقيق التكامل و التعاون و التنسيق .

دعواااتكم .. ابتهالينو